

سلسلة
الفكر الاقتصادي الإسلامي

الحقوق والواجبات المالية للمرأة
في ضوء الشريعة الإسلامية

إعداد

دكتور/حسين حسين شحاتة
الأستاذ بكلية التجارة جامعة الأزهر
خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية
www.Darelmashora.com

آيات قرآنية وأحاديث نبوية ذات علاقة باقتصاد البيت

* قال الله تبارك تعالی:

﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا (٧)﴾ [الطلاق].

" الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ مَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ مِمَّا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ فَإِن أَطَعْتِكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا (٣٤) " [النساء:٣٤].

* قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

«إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة، كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا» (رواه الطبراني).

«من أنفق على امرأته وولده وأهل بيته فهي صدقة» (رواه الطبراني).

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته، فكلكم راع ومسئول عن رعيته» (أخرجه البخاري).

الحقوق والواجبات المالية للمرأة في ضوء الشريعة الإسلامية

تقديم عام

لقد اهتم الإسلام بالمرأة من جميع النواحي، فلقد سميت سورة بإسمها في القرآن الكريم وهي سورة النساء، كما أهتمت السنة النبوية بالعلاقة بينها وبين زوجها وأولادها والغير، وأوصانا رسول الله صلى الله عليه وسلم بها في خطبة الوداع حيث قال : (..... استوصوا بالنساء خيراً) (مسلم).

والمرأة في الإسلام نصف المجتمع، بل هي النصف الذي يؤثر في حياته وبنائه، وهي مدبرة البيت، وهي والدة وحاضنة ومربية الأجيال، وهي المؤثرة على الشباب ومؤازرة للرجال، كما هي داعمة للتنمية الشاملة.

ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية الأحكام والمبادئ الشرعية التي تبين حقوق ومسئوليات النساء بالتفصيل وخصصت لهن أبواباً مستقلة منذ ولادتهن حتى موتهن، وهذا ما يطلق عليه فقه النساء

وسوف نتناول في هذه الدراسة بشيء من الإيجاز على الحقوق والواجبات المالية للمرأة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء الإسلام، مع التركيز على المحاور الآتية :

- محور الحقوق العامة للمرأة في الاسلام .
 - محور الحقوق المالية للمرأة في الإسلام .
 - محور الواجبات المالية للمرأة في الإسلام ،
- محور تساؤلات معاصرة حول الذمة المالية للمرأة في الاسلام.

المبحث الأول : الحقوق العامة للمرأة في الإسلام

- تمهيد

لقد أعطى الإسلام للمرأة حقوقاً لم ترد في أي دين من قبل ولم نسمع عنها في أي قانون أو نظام وضعي ، فهي أساس البيت الآمن المستقر وقوام المجتمع القوي المتكامل ومخرجه القيادات نذكر من هذه الحقوق ما يلي :

- حق المرأة في الحياة الكريمة :

قبل الإسلام كانت المرأة تقتل خشية العار أو الفقر أو غير ذلك ، ولقد أشار إلى ذلك القرآن ، فيقول الله عز وجل : ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ (٩)﴾ (التكوير : ٩-١٠) ، فحرم الإسلام ذلك وأعطاهما حق الحياة مثل سائر المخلوقات .

وكان العرب ينظرون إلى المرأة على أنها عار وسوء ، ولقد أشار القرآن إلى ذلك فقال الله عز وجل : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (٥٩)﴾ (النحل : ٥٨-٥٩) ، وجاء الإسلام وسوى بين الرجل والمرأة في الاحترام والتقدير والكرامة ، فقال الله تبارك وتعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (التوبة : ٧١) .

- حق المرأة في التعبير عن رأيها :

كانت المرأة قبل الإسلام مسلوقة الحرية حتى في التعبير عن رأيها في أمورها الخاصة مثل الزواج ، وجاء الإسلام ليغير هذا المفهوم الخاطيء ونهى عن إكراه النساء على الزواج ممن يكرهن ، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ﴿ولا تكرهوا البنات فلإنهن المؤمنات الغاليات﴾ ، وقال صلى الله عليه وسلم كذلك : ﴿لا تنكح الأيم حتى تسأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن - قالو : يا رسول الله ، وكيف إذن ، قال : إذنهما صماتها﴾ (متفق عليه) .

كما أعطى الإسلام للمرأة حق التعبير عن رأيها في أمور المجتمع والسياسة ، والتاريخ الإسلامي حافل بنماذج عن المرأة في ذلك ، وقصة عمر بن الخطاب والمرأة والصادق خير دليل على ذلك .

- حق المرأة في طلب العلم :

قبل الإسلام كانت المرأة محرومة من العلم ، وجاء الإسلام فحث الرجال والنساء معاً على طلب العلم ، فيقول الله عز وجل : ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ (المجادلة: ١١)، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ﴿ طلب العلم فريضة على كل مسلم ﴾ (رواه مسلم)، ولقد طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحد النساء المؤمنات أن تعلم أم المؤمنين حفصة بنت عمر ، كما كان النساء يذهبن إلى المساجد لتلقى العلم ، وكانت السيدة عائشة رضى الله عنها من رواة الحديث.

- حق المرأة في العمل والكسب :

كانت المرأة قبل الإسلام من متاع البيت، وينظر لها على أنها من الدرجة الثانية ، وجاء الإسلام وأعطاهم حق العمل الشريف الطيب الذى يتناسب مع طبيعتها وأنوثتها وقدراتها وهذا في إطار مجموعة من الضوابط الشرعية منها : التزامها بالحجاب وعدم الخلوة والعمل الطيب ، فلقد ورد في السيرة النبوية الشريفة اشتراك النساء في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : قالوا كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقي القوم ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى إلى المدنية ، كما أعطى الإسلام للمرأة حق مباشرة المعاملات الاقتصادية والمالية المختلفة فى إطار مجموعة من الضوابط الشرعية وهذا ما سوف نفضله إن شاء الله تعالى فى الصفحات التالية.

- تعقيب

نخلص من التحليل السابق أن الإسلام كفل للمرأة الحقوق الكاملة لتعيش حياة مكرمة مصونة ، ولم ترد هذه الحقوق فى أى دستور أو نظام عالمى حتى الآن، وخطأ ما يقال جهلاً أو تجاهلاً بأن المرأة مسلوبة الحقوق فى الإسلام. وسوف نركز فى المباحث التالية فقط على الحقوق والواجبات المالية للمرأة فى الإسلام.

-حق المرأة في ممارسة التصرفات المالية:

لقد أعطى الإسلام المرأة حق ممارسة التصرفات الاقتصادية والمالية المختلفة مثل: البيع والشراء والإجارة والهبة والزكاة الصدقات ،،وهذا في إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ، وفى حالة خروجها لممارسة هذه التصرفات يكون بإذن زوجها .

ويكون للمرأة ذمة مالية مستقلة عن زوجها وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ﴾ (النساء:٣٢).

حق المرأة في التملك وإيتاء الزكاة والصدقات :

ترتبطا على الحق السابق لقد أعطى الإسلام المرأة الحق في تملك الأموال على اختلاف أنواعها من ثابت ومنقول ،وليس لزوجها أو أبيها أو غيرها أى حق في الاعتداء على مالها ما دامت تتصرف فيه برشد وفي إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وفي هذا الخصوص يقول الإمام محمد عبده : هذه الدرجة التي رفع الله النساء إليها لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة من الشرائع السابقة ،بل لم تصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده ، وهذا الأمم الأوروبية التي كان من تقدمها في الحضارة أن بالغت في احترام النساء وتكريمهن وعينت بتربيتهن وتعليمهن الفنون والعلوم لا تزال دون هذه الدرجة التي رفع الإسلام النساء إليها ، ولا تزال قوانين بعضها تمنع المرأة من حق التصرف في مالها وغير ذلك من الحقوق التي منحها إياها الشريعة الإسلامية منذ أكثر من ١٤٠٠ عام .

ويجوز للمرأة في الإسلام أن تساعد زوجها من مالها عن طيب خاطر منها إذا كانت هناك ضرورة في ذلك مثل : حالة مرض الزوج أو إعساره أو إفلاسه ، كما يجوز لها أن تنفق مالها الخاص على أولادها إذا لم يكن الزوج مستطيعاً ويكون ذلك قرصاً في الذمة يسد لها عند اليسر.

ومن حق المرأة إيتاء زكاة مالها ونحوه ،كما يجوز لها أن تتصدق من مالها ابتغاء وجه الله عز وجل ، وهذا يؤكد أن لها ذمة مالية مستقلة عن زوجها.

-حق المرأة في تملك الصداق:

تتميز الشريعة الإسلامية على سائر الشرع الأخرى وعلى القوانين والنظم الوضعية بأنها فرضت على الرجل أن يدفع لمن يقرن بها مهراً ويطلق عليه الصداق ، وذلك في حدود إمكانياته المالية ،

وفى هذا الخصوص يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ (النساء:٤)، ويوصينا الرسول صلى الله عليه وسلم بعدم الغلو في المهور فيقول صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنْ مِنْ الْمَرْأَةِ تَيْسِيرَ خُطْبَتِهَا وَتَيْسِيرَ صَدَاقِهَا ﴾ (رواه الامام

كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم كذلك : ﴿ مِنْ أَصْدَقِ امْرَأَتِهِ صَدَاقًا وَهُوَ مَجْمَعٌ عَلَى أَنْ لَا يُوفِيهَا إِيَّاهُ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ زَانٌ ... ﴾

ويجوز للمرأة أن تتنازل عن صداقها كله أو جزءا منه لمن تشاء لأخيها أو لزوجها... بشرط أن يكون ذلك عن طيب خاطر منها ، ولقد أشار القرآن إلى ذلك في قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ (٤) ﴿ (النساء:٤).

ويقول ابن حزم في كتابه المحلى الجزء التاسع: لا يجوز أن تجبر المرأة على أن تتجهز إلى الزوج بشيء أصلاً لامن مالها ولا من صداقها ، والصداق كله لها تفعل فيه ما شاءت ، لا إذن للزوج فى ذلك ولا اعتراض حسب رأى جمهور الفقهاء.

- حق المرأة فى الشهادة على المعاملات الاقتصادية والمالية :

لقد أعطت الشريعة الإسلامية للمرأة حق الشهادة على المعاملات الاقتصادية والمالية وإثبات الديون، ولقد ورد ذلك صريحا فى آية المدائنة، فيقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ (البقرة:٢٨٢)، ويؤكد هذا الحق أن تقوم المرأة بممارسة المعاملات الاقتصادية والمالية وذلك بعد إذن زوجها ، وفى إطار وأحكام الشريعة الإسلامية على النحو الذى سوف تفصله فيما بعد .

- تعقيب :

تمثل الحقوق الاقتصادية والمالية السابقة الميثاق الإسلامى الواجب أن يلتزم به المسلمون عبادة وطاعة وفهما وتطبيقا. وفى ذلك الحل العملى لضمان حقوق المرأة وسد الثغرات التى قد تنشأ منها مشاكل قد تهدد كيان الأسرة والمجتمع.

المبحث الثالث : الواجبات المالية للمرأة في الإسلام

- تمهيد

لقد أوجب الإسلام على المرأة مجموعة من المسؤوليات منها المالية، وفي هذا المقام يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها﴾ (مسلم) ومن بين المسؤوليات والواجبات المالية للمرأة في الإسلام ما يلي :

- مسئولية المرأة عن تدبير شؤون المنزل

على المرأة أن تتولى مسئولية تدبير المنزل ومنها المالية من تخطيط وتنظيم نفقات البيت المطلوبة مثل المأكل والمشرب والملبس وغيرها من النفقات اللازمة لتحقيق المقاصد الشرعية وهى حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال .ولقد أشار الرسول صلى الله عليه وسلم لذلك فقال : ﴿إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة ، كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً﴾ (رواه الطبراني)، كما يجب عليها كذلك المساهمة في تنمية موارد المنزل بأن تحوله إلى وحدة إنتاج حيث تستطيع أن تصنع الكثير من الأشياء وتستغني عن شراءها مصنوعة وفي ذلك توفيراً للمال ويدخل في مجال التنمية الاقتصادية ، كما أن من مسئولياتها كذلك التعاون مع الزوج في إعداد ميزانية البيت في إطار خطة للنفقات والايرادات.

- مسئولية المرأة عن الكسب الحلال الطيب

على المرأة أن تحرص على أن يكون كسب البيت حلالاً طيباً ، وتتجنب الكسب الحرام الخبيث وأن تساعد زوجها فى أن يبحث عن العمل الحلال و الحصول على الكسب الطيب ، وقد أكد الله عز وجل على ذلك فقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ (البقرة: ١٧٢)، وقوله تبارك وتعالى ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

وعلى المرأة أن تستشعر مسئوليتها في ذلك ومؤازرة زوجها ناصحة له مدركة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به ﴾ (رواه الترمذى) وقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ والذى نفسى بيده لا يكسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتصدق فيقبل منه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده في النار ، إن الله لا يمحو السىء بالسىء ولكن الله يمحو السىء بالحسن . إن الخبيث لا يمحو الخبيث

ولقد أوصت إحدى الصالحات زوجها عندما كان يخرج للعمل سعياً طلباً للرزق ، فقالت له : (إياك وكسب الحرام فإننا نصبر على الجوع في الدنيا ولا نصبر على النار يوم القيامة) .

- مسئولية المرأة عن الاقتصاد في النفقات

يقوم الإسلام على الوسطية في كل شيء ومنها الاعتدال في الانفاق ، دون إسراف أو تقتير لأن الإسراف مفسد للنفس والمال والمجتمع ، قال الله تعالى في وصف عباده الرحمن : (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا بَيْنَ ذَلِكَ وَكَانَ قَوَامًا) (الفرقان: ٦٧) وقوله عز وجل : (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا) (الإسراء: ٢٩) ، فعلى المرأة الاقتصاد في النفقات متجنبه الإسراف والتبذير والتقتير ، ولقد أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك فقال: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً) (الطبراني) ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ما عال من اقتصد) (رواه أحمد) ، ويقول أيضاً : (لقد أفلح من أسلم وكان رزقه كفافاً وقتنعه الله بما آتاه) (رواه أحمد والترمذي)

وعلى المرأة أن تتجنب كل إنفاق لا يقابله منفعة مادية أو معنوية مشروعة وكل ما يغضب الله عز وجل ومن الأمثلة على ذلك : الإنفاق على وسائل اللهو غير المشروعة والإنفاق على المأكولات والمشروبات الضارة بالفرد والمجتمع ، والإنفاق على البدع والعادات السيئة المستوردة ، بل على المرأة قبل أن تهم بإنفاق أى مبلغ أن تنظر وتدقق وتحرى هل هذا الإنفاق يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية أم لا؟ ، فإن كان يتفق فلتمضي ، وإن كان غير ذلك فلتمتنع ، كما يجب أن تدخر الفائض لوقت الحاجة و للأجيال القادمة .

وعلى المرأة تلتزم بالأولويات الإسلامية في الإنفاق وهى على النحو التالى :

- الضرويات : وهى ما ينفق لقوام حاجات البيت ولا يمكن أن تستقيم الحياة بدونها مثل نفقات المأكل والمشرب والملبس والمسكن والعلاج والزواج والأمن والعلم .
- الحاجيات : وهى ما ينفق على ما يحتاجه البيت لجعل الحياة ميسرة وتخفيف متاعها ولا ينفق على الحاجيات إلا بعد استيفاء الضرويات .
- التحسينيات : وهى ما ينفق لجعل الحياة رغبة طيبة وأحسن حالا من حالة الضرويات والحاجيات ربط ذلك بالمقاصد الشرعية وبالتالي لا يحق للمرأة أن تنفق على التحسينات بعد نفقات الضرويات والحاجيات، كما يجب على المرأة أن لا تنفق على الترفيات والمظهريات.

- مسئولية المرأة في الحث على الادخار للمستقبل :

على المرأة أن تستشعر أن مسئوليتها الادخار للأجيال القادمة لأن لهم حقا في أموال الأجيال الحاضرة ويكون ذلك عن طريق تنمية الكسب والاقتصاد في النفقات ، فالكسب الحلال الطيب ، والإنفاق المقتصد في ضوء الأولويات الإسلامية يساعد على الادخار والاستثمار لمقابلة العسر والفقر في المستقبل .

- مسئولية المرأة في إعداد ميزانية البيت والموازنة :

يجب على المرأة ألا تكلف زوجها ما لا يطيق وأن تدبر النفقات في حدود الكسب المتاح والأدلة الرعية على ذلك كثيرة ، منها قول الله تبارك وتعالى : ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة: ٢٨٦) ، وقول عز وجل : ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة : ٢٣٦)

ولقد أوصت سيدة صالحة ابنها فقالت (لا تكلفى زوجك إلا ما يطيق طبقاً للاحوال ، وارفعيه بيدك عن مواطن الضعف والضييق ، فحمل الصخور أخف من حمل الديون) ، ويقول أبو بكر الصديق رضى الله عنها : (إنى أبغض أهل البيت الذين ينفقون رزق أيام في يوم واحد) ، ويقول معاوية ومن الضوابط الشرعية لإعداد رضى الله عنها : (حسن التدبير نصف الكسب وهونصف المعيشة ميزانية البيت المسلم ما يلى :

- تنمية إيرادات البيت من خلال تحويله إلى وحدة إنتاجيه قادر على الكسب .

ترشيد النفقات وتطبيق مبدأ التدبير والتصنيع داخل البيت بدلا من الشراء من الخارج جاهزا وفي ذل الوفر الكثير .

- الموازنة بين الإيرادات والنفقات في ضوء فقه الأولويات والضروريات والحاجيات والتحسينات .

- لا يكون الاقتراض الحسن إلا لتغطية النفقات الضرورية
- الإدخار لنوائب الزمن واستثماره استثماراً شرعياً .

المبحث الرابع : تساؤلات معاصرة حول الذمة المالية للمرأة في الإسلام

تمهيد

هناك العديد من التساؤلات المعاصرة حول الذمة المالية للمرأة في الإسلام ولاسيما بعد خروجها للعمل تحت دعوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ومعظم هذا التساؤلات تدور حول حقها في الراتب في التصديق والهبة والتبرع والمشاركة في نفقة البيت ونحو ذلك .

وسوف نتناول في هذا المبحث بعض هذه التساؤلات والاجابة عليها في ضوء القرآن والسنة وفتاوى الفقهاء من السلف والخلف ،

- حكم خروج المرأة للعمل؟

يرى أنصار خروج المرأة للعمل أنها نصف المجتمع وعليها عبء المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وفي هذا المقام يثار سؤال يحتاج إلى دراسة هو : هل ساهمت المرأة العربية التي خرجت (للعمل بدون ضوابط شرعية) فعلا في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع مع المحافظة على ذاتيتها كإمرأة؟ هذا السؤال يقودنا إلى دراسة الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

لقد قام أحد كتاب الاقتصاد الاسلامى بدراسة علمية خلص منها إلى أن التنمية في المناهج الوضعية تقوم على تحقيق أكبر كمية من السلع والخدمات بصرف النظر عن القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية ، فهي تنمية ناقصة وليست شاملة إذا تركزت فقط على المادية ، وفقدت المرأة دورها في بناء تكوين الأسرة والمحافظة على ترابطها ونجم عن ذلك ، سوء تربية الأولاد وانحرافهم ، وارتفاع نسبة الطلاق ، كما أدى هذا إلى ظهور أجيال من الفتيان والفتيات يدمئون الخمر ويتعاطون المخدرات ويمارسون الفاحشة ويرتكبون الجرائم ولا يحترمون آباءهم و أمهاتهم ، فهل هذه هي التنمية التي نشدها ،تنفق الدول الغربية وأمريكا وغيرها آلاف المليارات لمعالجة الأمراض الاجتماعية الناجمة من خروج المرأة للعمل بدون ضوابط .

ومن خسائر خروج المرأة للعمل بدون ضوابط شرعية إنتشار الزنا وزيادة عدد الأبناء غير الشرعيين وزيادة عدد المجرمين منهم وتفشى المخدرات وظهور الجنس الثالث والتبذير في شراء أدوات التجميل والملابس الفاخرة المترفة وهذه الخسائر الاجتماعية والاقتصادية تقدر بألاف المليارات من الدولارات "

ويخلص الكاتب إلى أن هذه خسائر تفوق كثير الدولارات والدراهم التي تحصل عليها المرأة التي تخرج للعمل

في ضوء هذا التحليل العلمي الموضوعي بأن هذا المنهج الغربي يخالف قيم وأخلاقيات وسلوك المجتمع الإسلامي.

ولا يعنى هذا أن الإسلام يحرم على المرأة العمل بل أجاز ذلك بضوابط شرعية نذكرها في البند التالي:

- الضوابط الشرعية لخروج المرأة للعمل:

من أهم الضوابط الشرعية لخروج المرأة للعمل ما يلي :

- (١) شرط حاجة المجتمع إلى عملها وحاجتها للعمل .
- (٢) شرط موافقة الزوج على عمل المرأة وفي المجالات الملائمة لها .
- (٣) شرط إمكانية التوازن بين متطلبات البيت ومتطلبات العمل .
- (٤) شرط تجنب الأعمال التي قد تحدث فيها خلوة .
- (٥) شرط تجنب الأعمال التي فيها مشقة ولا تناسب طبيعتها الفسيولوجية .

كيف تساهم المرأة في التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنهج الإسلامي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية من أجل الإشباع المادي والمعنوي والروحي للإنسان فهي تنمية للمجتمع الإسلامي ويستطيع المرأة أن تساهم فيها على النحو التالي :

(١) تدبير شؤون المنزل والقيام بالعديد من الأنشطة الإنتاجية داخل البيت تساهم في زيادة الدخل القومي.

(٢) إن قيام المرأة بالتربية الروحية والأخلاقية لأولادها ورعاية زوجها يساعد على تكوين أسرة مترابطة ومتكافئة تدعم مسيرة المجتمع وتطويره من خلال المساهمة الفعالة و المثمرة لأفرادها ، فالبيت الآمن المتربط هو أساس التنمية الاقتصادية

(٣) حماية المجتمع من الأمراض الاجتماعية وما تسببه من أعباء اقتصادية على ميزانية البيت والدولة، فقيامها بواجبها تجاه بيتها يوافر على المجتمع هذه الأعباء.

(٤) إن خروج المرأة للعمل بضوابط شرعية في مجالات لا يجيدها الرجل يمثل التنمية السليمة مثل أن تعمل طبيبة ومدرسة ومشرفة اجتماعية وممرضة للنساء. ولقد حققت الدولة الإسلامية في صدر الإسلام التنمية الشاملة للمجتمع التي لم تتوصل إليها دول أوروبا وأمريكا حتى الآن ووصلت إلى درجة الإزدهار حتى أنهم لم يجدوا فقير ولا مسكيناً لكي يعطوه زكاة المال ، في ذلك الوقت كانت تطبق تعاليم الإسلام ومنها تفرغ المرأة لتربية وإعداد الشباب ورعاية الرجال الذين فتحوا البلاد ونشروا وحققوا العزة للمسلمين ، وإدارة المنزل إدارة اقتصادية.

- حكم مساعدة الزوجة لزوجها من مالها

يحتاج الزوج أحياناً إلى مساعدة زوجته له من مالها الخاص والذي حصلت عليه من ميراث أو هدية أو هبة أو مكافأة أو من معاش أو نحو ذلك ، فهل يجوز له أن يطلب منها ذلك؟

من الأحكام الفقهية أن الزوج مسئول عن نفقات البيت وتوفير الحاجات الأصلية للمعيشة من طعام وشراب وملبس ومأوى وعلاج وتعليم في ضوء استطاعته، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى: "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ مِمَّا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ" (النساء:٣٤)، وقوله سبحانه وتعالى: "لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ" (الطلاق:٧).

وإذا احتاج الزوج إلى مال يمكن للزوجة أن تساعد من مالها الخاص وبطيب نفس، وبذلك في حالات العسر والضيق والشدة وما في حكمها فهذا واجب ويدخل في نطاق تقوية ميثاق الزوجية وقيم الود والحب والرحمة، يقول الله تبارك وتعالى: "وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ" (الانفال:٧٥)، ويعتبر الزوج والأولاد من ذوى القربى وأولى بالمعروف. ويجب أن تستشعر الزوجة أنها مثابة بإذن الله على كرم صنعها كما يجب أن تحافظ على قوامه الزوج ولا تسبب له أى مساس بالكرامه سواء باليمن والأذى ، ويمكن أن تكون هذه المساعدة في صورة هبة أو هدية أو على سبيل القرض الحسن الذى يرد لها عند انفراج الأزمة.

- حكم تصدق المرأة من مال زوجها؟

أحياناً تقوم المرأة بالتصدق من مال زوجها ، ولقد اختلف الفقهاء في جواز هذا الأمر على النحو التالى: فمنهم من أجاز أن تتصدق الزوجة من مال زوجها بغير إذنه وذلك فى الصدقات العادية المتكررة البسيطة (الصدقة اليسيرة) التى لا تؤثر على ميزانية البيت ولا تحدث به خلا ، أما بالنسبة للصدقات غير اليسيرة (غير العادية وغير الدورية) فيجب عليها إذن زوجها. ومنهم من أوجب على المرأة إذن زوجها فى اليسير وفى الكثير ، وهناك طرق عديدة للإذن منها : الإذن العام وفى هذه الحالة لا يجوز أخذ إذنه فى كل مرة ، وفى ظل الإذن العام أو الإذن الخاص ، يجب أن تلتزم بالأحكام العامة للتصدق ومنها : المشروعية والوسطية وتجنب الأسراف الذى يقود إلى الفساد .

والرأى الأرحج هو أنها لاتتصدق من مال زوجها إلا بذنه لأن ذلك أقرب إلى روح ومعاني الأحاديث النبوية ورأى جمهور الفقهاء.

- حكم تصدق المرأة من مالها ؟

يحض رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء على الصدقة ، وفى هذا الخصوص ورد عنه أنه قال: "تصدقن يا معشر النساء ! ولو من حليكن.....الحديث" (رواه مسلم)، ولقد ثبت من كتب المسيرة أنهن تصدقن بحليهن .

ولقد اختلف الفقهاء فى أمر إذن الزوج عن تصدق الزوجة من مالها على النحو التالى : بدون إذن زوجها بدون إسراف أو • يرى جمهور الفقهاء أنه يجوز للزوجة أن تتصدق من مالها تبذير أى فى إطار الأحكام العامة للصدقة .

• ويرى فريق آخر من الفقهاء أنه لا يجوز لها أن تتصدق من مالها إلا بإذن زوجها.

وأرى أن رأى جمهور الفقهاء هو الأقوى ما دامت تلتزم بأحكام الصدقات ومنها الرشد وعدم الاسراف والتبذير.

- حكم ما تدخره الزوجة من نفقات البيت؟

أحيانا تقوم الزوجة بالاقتماد فى نفقات البيت من الايراد الذى يعطيه لها زوجها ، من منظور أن هذا الادخار ينفع لنوائب الدهر فى المستقبل.

والتساؤل الذى يثار : هل هذا المبلغ المدخر وأحيانا يستثمر بأسمها فى البنوك أو البريد أو نحو ذلك ملكا لها؟

للإجابة على هذا التساؤل يجب التأكيد على أن هذا المال المدخر من مال زوجها ، ولذلك فهو ملك له ، ويجب عليها أن تعلمه به من باب الأمانة والود والرحمة.

وإذا ماتت هذه الزوجة وعلم الورثة أن المال الذى تركته من نفقات البيت ، فعليهم أن يردوه إلى الزوج

وينصح الزوجات باخبار أزواجهن عن ذمتهم المالية ونصايرها حتى لا يترتب على عدم الاخبار شك وريثة.

♦ - حكم ما تُنفقه الزوجة من مالها على البيت في حالة عسر أو فقر الزوج ، هل يعتبر ذلك من زكاة مالها ؟

يُعتبر الزوج مسئولاً عن الإنفاق على البيت ، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ مِمَّا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمِمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ" (النساء: ٣٤)، وفي حالة عدم استطاعة الزوج بالإنفاق لعسره أو لفقره أو لاعتقاله أو لأي سبب آخر مشروع ، ففي هذه الحالة يجب على الزوجة أن تنفق على البيت من مالها ، والتكليف الشرعي لهذه النفقة على النحو التالي :

(أ)- قد تكون النية المشاركة عن طيب نفس في نفقات البيت حسب الاتفاق المسبق بينهما ، وبذلك لا تسترد هذه النفقة .

(ب)- قد تكون النية التبرع أو الهبة أو الهدية ، وبذلك لا تسترد منه هذه النفقة

(ج)- وقد تكون النية القرض الحسن ، يرد لها عند استطاعة الزوج ذلك مستقبلاً.

(د)- وقد تكون النية الزكاة ، ولقد أجاز الفقهاء ذلك.

- حكم حق الزوج في مرتب زوجته العاملة ؟

الزوج هو المسئول الأول عن التبعات المالية للأسرة وهو المطالب شرعاً بالنفقة والكسوة والسكنى لزوجته وأولاده ، قال تعالى: "أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ" (الطلاق: ٦) ومعنى الوجد : الوسع، وقال الله سبحانه وتعالى: "لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا" (الطلاق: ٧).

وقد اعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم النفقة على الأهل أفضل الصدقات وأعظمها أجراً ، فقَالَ كما في الحديث المتفق عليه: "دينار أنفقته في سبيل الله ودينار أنفقته في رغبة، ودينار تصدقت به على مسكين ، ودينار أنفقته على أهلك أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك" (رواه مسلم) وهذه الحقوق المالية واجبة على الرجل لزوجته سواء كانت غنية أو فقيرة ولا تجبر الزوجة على ترك شيء منها إلا عن طيب نفس وباختيار وإرادة مستقلة .. قال تعالى: "فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا" (النساء: ٤) ، فإذا كان هذا هو حكم الشرع في حقوقها المالية قبل الرجل ، فهل من المعقول بعد ذلك أن يكون للرجل حق في مال زوجته سواء كان مرتباً أو عقاراً تملكه؟

إن مما يمتاز به الإسلام أن جعل للمرأة ذمة مالية مستقلة ، وصحح تصرفاتها المالية الرشيدة دون حاجة إلى إذن خاص من الرجل أياً كان ، وكل ما نوصي به هو أن تكون العلاقة بين الزوجين قائمة على الود والرحمة والعاطفة والحب وعلى سلامة الأسرة واستقرارها عن طريق التعاون البناء ، وفي إطار التفاهم العاقل والتلاقى على المحبة والوئام ، ولنتذكر اعتزاز الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بالسيدة خديجة عندما قال عليه الصلاة والسلام " وواستنى بمالها إذا حرمني الناس "

- ما هي الضوابط الشرعية لخروج المرأة للعمل ؟

حق العمل مكفول للمرأة شرعاً ، فقد أجاز الإسلام تصرفات المرأة في البيع والشراء ومنحها حق التملك وجعل لها ذمة مالية مستقلة لا تعرف الوصاية من أحد ، قال الله تعالى : " لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا" (النساء:٧)، وقال جل شأنه : " لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ" (النساء:٣٢).

ومارست المرأة على مدار التاريخ الإسلامي حق العمل في كل مجال ، فكانت بائعة ومشتريه وتاجرة وأميرة ومأمورة وسيدة وخادمة ، وفقهية، ومجاهدة ، وداعية ، ومعلمة .

ومن النماذج الطيبة الطاهرة في الصدر الأول للإسلام ، أمهات المؤمنين ، فالسيدة خديجة بنت بنت خويلد رضى الله عنها حصنت الإسلام بثروتها وحكمتها .

وقال عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها : ما رأيت امرأة أعلم بطب ولا فقه ولا شعر من عائشة ، وقال أبو موسى الأشعري: " ما أشكل علينا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً .

وأثبتت أم سلمة وأم حبيبة وسودة بنت زمعة كفاءة كبيرة وجهاداً عظيماً في سبيل نصره دين الله ، وهكذا باقى سيدات بيت النبوة ، وسجل التاريخ صفحات بارزة للمرأة المسلمة في جهادها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت أول شهيدة في الإسلام هي سمية أم عمار بن ياسر ، قتلها المشركون وهي تأتي إلا الاسلام .

وحظيت أسماء بنت أبي بكر بوسام " ذات النطاقين " لأنها شقت نطاقها- وهو ما يشد به الوسط - لتربط الزاد على الناقة للرسول صلى الله عليه وسلم وصاحبه أبو بكر الصديق رضى الله .

وشاركت النساء في المعارك الحربية ، يسقين الماء ويذاوين الجرحى ويحملن السلاح أحياناً ، فقد باشرت نسيبة بنت كعب القتال يوم أحد تدافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومسيرة الإسلام الطاهرة مليئة بهذه النماذج الفريدة ، ولكن ينبغي الالتفات إلى نقطتين مهمتين :

الأولى: أن المرأة المسلمة لها زى خاص في خروجها أمام الرجال الأجانب عبرت عنه الآية الكريمة في قوله تعالى : " وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ بَعْضُهُنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ" (النور :٣١)، وقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا" (الاحزاب : ٥٩).

الثانية : أن عمل المرأة لا يعنى هجرة المنزل وترك الأسرة والتفريط في حق الزوج والأبناء ، فإن عمل المرأة داخل بيتها أولى من العمل خارجه ، وقيام المرأة بوظيفة الأمومة مقدم على كل وظيفة أخرى ،

فإن وجدت ضرورة خاصة كحاجة المرأة الأرملة، أو زوج الرجل المريض ذات العيال الكثير، وإذا وجدت ضرورة عامة كنقص الأيدي العاملة في الدولة وحاجة الأمة إلى عمالة في مهن تناسب المرأة ولا تجرح حياءها : فالباب مفتوح والشرع يسأئد ذلك

-وصايا مالية إسلامية إلى المرأة-

في ضوء المفاهيم والأحكام الاسلامية السابقة نقدم الوصايا الآتية:

حذرن من النظام العالمى الجديد والذي تسيطر عليه الدول التي تحث على الرذيلة والفاحشة، حيث يحاولوا المساس بالمرأة المسلمة المتمزمة عن طريق يسمى بمؤتمرات المرأة ومؤتمرات السكان وذلك بفرض وثائق معينة تبيح الزنا والشذوذ والجنس وأن تتزوج المرأة من المرأة وأن يتزوج الرجل من الرجل تحت دعوى المساواة، فعليكن بالحدذر الشديد، ولا تأمن إلا لمن تبع دينكن لأن الملل الأخرى لن يهدأوا إلا بعد أن يبعدكن عن شريعة الإسلام

عليكن بالتمسك بالإسلام عقيدة ومنهج حياة فهو الذى أعطى للمرأة حقها في الحياة عزيزة مكرمة مصونة، وحقها في المساواة مع الرجل في إطار طبيعتها وقدراتها، بأن تبدى رأياها بحرية في البيت والعمل والمجتمع وحقها في طلب العلم والعمل في إطار قواعد وأحكام الشريعة الاسلامية .

عليكن مسئوليات خطيرة منها إدارة شئون البيت ورعاية الزوج وإنجاب وتربية الأطفال وإدارة ميزاتية البيت والمال والكسب والإنفاق... وهذا كله يعتبر من نماذج الجهاد في سبيل الله كما يساهم ذلك في التنمية الاقتصادية المنشود طبقا للمنهج الإسلامى. نوصيكن بالإسلام خيرا، وعليكن التمسك بشريعة الإسلام

قائمة المراجع

- من أهم المراجع التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة ما يلي :
- عبد الحليم محمد أبو شقة، "تحرير المرأة في عصر الرسالة" دار القلم ١٤١٥هـ/١٩٩٥م
- البهي الخولي "الإسلام والمرأة"، دار القلم ، الكويت.
- د.أحمد الكبيسي، "فلسفة نظام الأسرة في الإسلام" مكتبة المكتبة، أبو ظبي، دولة الإمارات، ١٩٨٠م.
- د. محمد عبد السلام أبو النيل، "حقوق المرأة في الإسلام"، دار هجز للنشر والتوزيع ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- عبد الرب نواب الدين، "عمل المرأة وموقف الإسلام منه"، دار الوفاء للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- محمد عبد الله الخطيب، "فتاوي حول الدين والدنيا في قضايا المسلم"، دار التوزيع والنشر الإسلامية ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- د.حسين حسين شحاتة "الاقتصاد الاسلامى بين الفكر والتطبيق " دار النشر للجامعات ٢٠٠٩م
- د. حسين حسين شحاتة "الرجل والبيت بين الواجب والواقع، دار المنار الحديثة، ٢٠٠٠م
- د.حسين حسين شحاتة، "اقتصاد البيت المسلم في ضوء الشريعة الإسلامية"، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٩م
- د.يوسف خليفة اليوسف، المرأة المسلمة ودورها في التنمية الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد الإسلامى ، العدد ٣٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

التعريف : بالدكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بكلية التجارة - جامعة الأزهر

- *دكتوراه الفلسفة في المحاسبة الإدارية من جامعة براد فورد - إنجلترا .
 - * أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الأزهر، ورئيس قسم المحاسبة الأسبق.
 - * يُدَرِّسُ علوم الفكر المحاسبي الإسلامي، ومحاسبة الزكاة و المؤسسات المالية الاسلاميه بالجامعات العربية والإسلامية.
 - * محاسب قانوني، وخبير استشاري في المحاسبة والمراجعة والزكاة.
 - * خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية المعاصرة.
 - * مستشار مالي وشرعي للمؤسسات المالية والإسلامية .
 - * مستشار لمؤسسات وصناديق الزكاة في العالم الإسلامي.
 - * مستشار لهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية بالبحرين.
 - * عضو الهيئة الشرعية العالمية للزكاة - الكويت.
 - * عضو جمعية الاقتصاد الإسلامي - مصر.
 - * عضو المجلس الأعلى لنقابة التجاريين.
 - * عضو لجان الصلح والتحكيم الودي الشرعي.
 - * شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العالمية في مجال المحاسبة والفكر الاقتصادي الإسلامي، والزكاة، والمصارف الإسلامية ، وشركات الاستثمار الإسلامي ، والوقف .
 - * له العديد من الكتب في المجالات الآتية:
 - موسوعة الفكر المحاسبي الإسلامي.
 - موسوعة الفكر الاقتصادي الإسلامي.
 - موسوعة فقه ومحاسبة الزكاة .
 - موسوعة الأسرة المسلمة.
 - موسوعة الفكر الإسلامي.
 - * تُرجمت مجموعة من الكتب إلى اللغة الإنجليزية والفرنسية والإندونيسية والماليزية. ٠
- لإتصال:محمول:١٥٠٤٢٥٥-٠١٠ تليفون:٢٢٧١٧٨٢١ فاكس:٢٢٧١٨٤٣٢- بريد إلكتروني:Drhuhush@hotmail.com

من مؤلفات الدكتور / حسين حسين شحاتة

أولاً : كتب في الفكر المحاسبى الإسلامى	
<p>  أصول الفكر المحاسبى الإسلامى  أصول محاسبة التكاليف في الفكر الإسلامى  محاسبة المصارف الإسلامية  أصول محاسبة الشركات في الفكر الإسلامى  الطبيعة المميزة لمعايير المراجعة الإسلامية  أصول المحاسبة المالية مع إطلالة إسلامية  المحاسبة على الضريبة مع إطلالة إسلامية  أصول المراجعة والرقابة في الفكر الإسلامى </p>	<p>  محاسبة الزكاة : مفهوماً ونظاماً وتطبيقاً  التطبيق المعاصر للزكاة : وكيف تحسب زكاة مالك / فقه ومحاسبة زكاة الشركات / زكاة المقاولات والأستثمارات العقارية. / فقه وحساب زكاة المهن الطبيه. / دليل المحاسبين للزكاة. / فقه وحساب زكاة الفطر.  المحاسبة الإدارية لرجال الأعمال  محاسبة التأمين التعاونى الإسلامى  الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف </p>
<p>  الميثاق الإسلامى لقيم وأخلاق المحاسب  أزمة السيولة والعلاج الإسلامى </p>	
ثالثاً : كتب في الفكر الإسلامى	ثانياً : كتب في الاقتصاد الإسلامى
<p>  المأثور من الذكر والدعاء / الترويح عن النفس في الاسلام.  محاسبة النفس  إبتلاءات ومسئوليات زوجة معتقل في سبيل الله.  مسؤولياتنا نحو أبناء المعتقلين في سبيل الله.  القلوب بين قسوة الذنوب ورحمة الاستغفار </p>	<p>  المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق . / الأقتصاد الاسلامى بين الفكر والتطبيق / مشكلتنا الجوع والخوف وكيف عالجهما الإسلام  حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية  اقتصاد البيت المسلم في ضوء الشريعة الإسلامية  المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى </p>

/الرجل والبيت بين الواجب والواقع
طريق التفوق العلمى من منظور إسلامى 
/ آداب الخطبه فى الاسلام.

/ وصايا إلى العروسين
/ آداب الزفاف فى الإسلام
/ تيسير الزواج ضروره شرعية

وصايا إلى البيت المسلم 
/خواطر إيمانية حول العقيدة

وصايا إلى طلاب العلم 
/ نفحات فريضة الصيام

/ نفحات الإيتمالات
/ سبل النجاة من الفتن
/ ما ينفع المسلم بعد موته

/ الحقوق والوجبات المالية للمرأة فى الاسلام.

الالتزام بالضوابط الشرعية فى 
المعاملات المالية

الخصخصة فى ميزان الشريعة 
الإسلامية

/ الصلح والتحكيم الودى فى ضوء الشرعية
الميثاق الإسلامى لقيم رجال الأعمال 

تأمين مخاطر رجال الأعمال : رؤية 
إسلامية

تطهير الأرزاق فى ضوء الشريعة 
الإسلامية

النظام الاقتصادى العالمى واتفاقية 
الجات

/ الرشوة فى ميزان الشريعة الإسلامية

الإعجاز الاقتصادى فى هدى الرسول 
(ص)

البعد الاقتصادى فى حياة الرسول 
(صلى)

الأرزاق بين بركة الطاعات ومحق 
السيئات

الضوابط الشرعية للتعامل فى البورصة 
/ أحكام الصدقات وفضائلها.

/ المقاطعة الاقتصاديه ضروره شرعية.

التعريف بموقع دار المشورة للمعاملات الاقتصادية والمالية الشرعية

<http://www.darelmashora.com>
www.DR-Hussienshehata.com

إشراف : الدكتور حسين حسين شحاتة - الأستاذ بجامعة الأزهر

هذا الموقع متخصص بصفة أساسية في الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق المعاصر، وكذلك بيان الأحكام والضوابط الشرعية للمعاملات الاقتصادية والمالية المعاصرة ، ويحتوي على عدة أقسام من بينها ما يلي.

قسم الاقتصاد الإسلامي : مفاهيمه وخصائصه وأسس وتطبيقاته المعاصرة، والفرق بينه وبين نظم الاقتصاد

● الوضعي .

قسم اقتصاد البيت المسلم : يدور حول: كيف يُدار اقتصاد البيت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة

● الإسلامية؟

● قسم زكاة المال والصدقات : يتعلق بكيفية حساب المسلم زكاة ماله وصدقاته وكيف ينفقها وفقاً للشريعة

● قسم الربا والفوائد البنكية : مفهومه وأنواعه وأشكاله المعاصرة وبديله الإسلامي،

● قسم المصارف الإسلامية : مفهومها وضوابطها الشرعية والفرق بينها وبين البنوك التقليدية المعاصرة .

● قسم نظم التأمين المعاصرة والتأمين الإسلامي : يتضمن أحكام الشريعة في نظم التأمين المعاصرة (التجاري والتأمين على الحياة)

● قسم الاستثمار الإسلامي : ويدور حول كيف يستثمر المسلم ماله ، وكيف يمول مشروعاته ؟

● قسم البورصة : بيان الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية : شراءً وبيعاً ومضاربة

● قسم البيوع: بيان البيوع المشروعة ، والبيوع المنهي عنها شرعاً في ضوء التطبيق المعاصر.

● قسم العمل والعمال في الإسلام : يتضمن نظرة الإسلام إلى العمل والضوابط الشرعية لحقوق العمال .

● قسم حكم العمل في مجالات تثار حولها شبهات: مثل العمل في البنوك والبورصة والتأمين والفنادق

● قسم فقه رجال الأعمال : يتضمن الضوابط الشرعية لمعاملات رجال الأعمال المعاصرة .

● قسم الطلاب والباحثين : يتضمن وصايا ونصائح للطلاب والباحثين وإرشادات وتوجيهات علمية وبحثية

● قسم فتاوى اقتصادية: ويتضمن أهم التساؤلات الاقتصادية والمالية المعاصرة والإجابة عليها

● قسم الكتب المنشورة للدكتور حسين شحاتة : في مجال الفكر الاقتصادي الإسلامي .

● قسم البحوث والدراسات المنشورة للدكتور حسين شحاتة : في مجال الفكر الاقتصادي الإسلامي .

● قسم المقالات المنشورة للدكتور حسين شحاتة : في مجال الفكر الاقتصادي الإسلامي .

● قسم خواطر إيمانية للدكتور حسين شحاتة : في التربية الروحية .

● قسم مكتبة الاقتصاد الإسلامي : وتتضمن أهم الإصدارات الحديثة في الاقتصاد الإسلامي .

ويستقبل الموقع تساؤلات اقتصادية ومالية معاصرة ويتم الإجابة عليها من قِبَل الفقهاء والعلماء المتخصصين في فقه المعاملات وفقه الاقتصاد الإسلامي.

كما يقدم الموقع استشارات شرعية في مجال الزكاة والصدقات والميراث والاستثمار والتمويل والتعامل مع المصارف والبورصة ، كما لديه خبراء في التحكيم الودي في المنازعات .

ولمزيد من المعلومات والإيضاحات برجاء الاتصال : تليفون : ٢٢٧١٧٨٢١ - ٠١٠/١٥٠٤٢٥٥

فاكس : ٢٢٧١٨٤٣٢

بريد إلكتروني: drhuhush@hotmail.com

فهرس المحتويات

ج	تقديم عام
١	المبحث الأول : الحقوق العامة للمرأة في الإسلام
١	- تمهيد
١	- حق المرأة في الحياة الكريمة :
١	- حق المرأة في التعبير عن رأيها :
٢	- حق المرأة في طلب العلم :
٢	- حق المرأة في العمل والكسب :
٣	المبحث الثاني : الحقوق المالية للمرأة في الإسلام
٣	- تمهيد
٣	- حق المرأة في الميراث :
٤	- حق المرأة في ممارسة التصرفات المالية:
٤	حق المرأة في التملك وإيتاء الزكاة والصدقات :
٤	- حق المرأة في تملك الصداق:
٥	- حق المرأة في الشهادة على المعاملات الاقتصادية والمالية :
٦	المبحث الثالث : الواجبات المالية للمرأة في الإسلام
٦	- تمهيد
٦	مسئولية المرأة عن تدبير شئون المنزل -
٦	مسئولية المرأة عن الكسب الحلال الطيب -
٧	- مسئولية المرأة عن الاقتصاد في النفقات
٨	- مسئولية المرأة في الحث على الادخار للمستقبل :
٨	- مسئولية المرأة في إعداد ميزانية البيت والموازنة :
٩	المبحث الرابع : تساؤلات معاصرة حول الذمة المالية للمرأة في الإسلام
٩	تمهيد
٩	- حكم خروج المرأة للعمل؟

- ١٠..... كيف تساهم المرأة في التنمية الاقتصادية.....
- ١١..... - حكم مساعدة الزوجة لزوجها من مالها.....
- ١٢..... - حكم تصدق المرأة من مالها ؟.....
- ١٢..... - حكم ما تدخره الزوجة من نفقات البيت؟.....
- ١٣..... - حكم حق الزوج في مرتب زوجته العاملة ؟.....
- ١٤..... - ما هي الضوابط الشرعية لخروج المرأة للعمل؟.....
- ١٥.....-وصايا مالية إسلامية إلى المرأة.....
- ١٦..... قائمة المراجع.....
- ١٧..... التعريف : بالدكتور حسين حسين شحاتة.....
- ١٨..... من مؤلفات الدكتور / حسين حسين شحاتة.....
- ٢٠..... التعريف بموقع دار المشورة للمعاملات الاقتصادية والمالية الشرعية.....
- ٢٢..... فهرس المحتويات.....